وان لم يكن يظهر فيه اثرها خلافا لمالك رح مطلقا والشافعي رح في القليل فما
فوق والدلائل قررناها في الشرح الحوض اذا كان عشرا في عشر اي طوله عشر اذرع
وعرضه كذلك فيكون وجه مائة ذراع وجوانبه اربعين ان كان مربعا واما اذا
كان مدورا فالاصح ان جوانبه ستة وثلثون واما عمقه فالمختار ما لا يتحرك
اي يكشف ارضه بالغرف وقيل ان لا يصيبه المغترف الارض وقيل قدر اربع اصابع
مفتوحة والمراد بالذراع ذراع الكرباس وهو بسبع قبضات فقط وقيل مع
اصبع قائمة في القبضة الأخيرة وقيل في كل قبضة وقيل يعتبر في كل زمان ومكان
ذراعهم وفيه نظر بيناه في الشرح واذا كان الحوض بالصفة المذكورة فهو كبير لا يتجس
بوقوع النجاسة مطلقا لا بوضع النجاسة ولا غيرها اذا لم ير لها اثر وفي اذا لم يتغير
احد اوصافه الثلاثة كما مر اذا كانت النجاسة مرئية هكذا وقع في نسخ الملتن والصواب
اذا كانت النجاسة غير مرئية فكان لفظة غير سقطت من قلم الكاتب وشاعت بها
النسخ وبعضهم وهو بعض المشايخ العراقيين قالوا المراد بغير المرئي ما حول النجاسة
مقدار حوض صغير كما في المرئية اذ لا فرق بينهما الا في اللون والنجاسة ليست اللون
والحوض الصغير خمس في خمس فما دونها وبعض مشايخ بخارى يحتجون بعموم قوله
كالماء الجاري لعموم البلوى وفرقوا بان المرئية بقاياها يتقصع بخلاف غير المرئية
لاحتمال

لاحتمال انتقالها فلا يتخمن من المائين بالشك ويبتنى على هذا اي على تاثير
الواقع في موضع الوقوع او عدمه اذا غسل المتوضئ وجهه في حوض كبير وهو العشر
في العشر فصاعدا فسقط من غسالته في الماء في الماء ثانيا في موضع الوقوع قبل التحريك
هل يجوز ام لا قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز لانه عند التحريك شرط ليصير الماء المستعمل
شايعا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ بخارى قالوا للعموم البلوى لكثرة وقوع مثله
لاكثر الناس وعلى هذا الحكم القياس اي يقاس اما اذا كان الرجل صوفا يتوضؤن
في حوض كبير جاز على قول مشايخ بخارى وعليه العمل وفي اجناس الناطفي انه من اغتسل
في حوض كبير فالاحوط ان يتوضؤن من ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة
الجاري في استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط وليس لرجل ان يتوضأ او يغتسل
في الحوض الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه اي في الجواز هو القرب من مكان النجاسة وعدم
الجواز ما تقدم انها اذا كانت مرئية لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها بقدر حوض
صغير واذا لم تكن النجاسة مرئية مطلقا على اختيار علماء بخارى وعليه العمل وروي
عن الفقيه ابي جعفر الهندواني عن ابي حنيفة رحمهما الله لو توضأ المتوضئ في احد
القصب اي في القصبة وكانت في الأجام كان لا يخاص بعض الابعض لانتباك
اصول القصب لم يجز وضوءه لاستعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى البعض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)